المُصادقة للعراق
مسودة تقرير المُصادقة
شركة آدم سميث الدولية، جهة مُصادقة مُستقلة
10 آب/ أغسطس 2017

1. ملخص تنفيذي

بدايةً، التزمت الحكومة العراقية بتنفيذ مبادرة الشفافية في حزيران/ يوليو 2007 وأعلنت التزامها بالعمل مع كافة مجموعات أصحاب المصلحة، وذلك في المؤتمر العالمي الرابع لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية (EITI) والمنعقد في الدوحة، قطر، في شباط/ فبراير 2009. في 2 حزيران/ يونيو 2016، وافق مجلس إدارة المبادرة العالمية للشفافية على أن تبدأ عملية المُصادقة للعراق وفق معيار المبادرة لعام 2016 في 1 كانون الثاني/ يناير 2017.

تتبع هذه المسودة لتقرير المُصادقة من استعراض ضمان الجودة للتقييم الأوّلي الذي أجرته الأمانة الدولية لمبادرة الشفافية. تتفق جهة المُصادقة مع التقييم الأوّلي الذي أجرته الأمانة الدولية بأن 22 متطلباً من متطلبات معيار المبادرة لم يتم تناولها بشكل كامل في العراق.
تم تقييم 15 من بين تلك المتطلبات على أن التقدم في تحقيقها كان "تقدماً غير كافٍ". ومع ذلك، تُوصي جهة المُصادقة أيضاً بتخفيض تقييم المتطلب 4.2 إلى تقدمٍ مُرضٍ، وبأن المتطلب 4.4 ينطبق بالفعل في حالة العراق، وأنه سجّل تقدماً غير كافٍ.

2. خلفية

نما إنتاج العراق من النفط بسرعة ابتداءً من الاكتشافات الأولى في عام 1927، حيث قامت بتطويره الشركات التي سبقت الشركة الحكومية الحالية لتسويق النفط (شركة سومو)، مثل شركة النفط الأنجلو-إيرانية، وشركة شل، وشركة موبيل آند ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي. كانت جميع الاكتشافات الكبرى في المناطق الجنوبية المحيطة بمدينة البصرة ذات الغالبية الشيعية يرى المجلس ان هذه العبارة تكرس الاسلوب الطائفي يجب حذفها ولاتمت العبارة التي تشير الى الطائفية الى الواقع بصلة كون ان الاستكشافات والعقود التي ابرمها العراق تاريخية من مختلف مناطق شماله الى جنوبه) .

بما في ذلك حقل الرميلة في عام 1953 وحقل غرب القرنة في عام 1973 (US Energy Information Administration, 2016). بينما لا يُنتج العراق أيّ سلع معدنية، يشمل إنتاجه في قطاع التعدين معادن صناعية مثل البنتونيت، والأسمنت، والطين، والجبس، والحجر الجيري، والأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية، وصخور الفوسفات، والملح، والرمل، والحصى، ورمل السيليكا، والكبريت. دأبت هيئة المسح الجيولوجي العراقية منذ وقت طويل على الترويج للاستثمار في 12 مشروعاً للمعادن الصناعية، بما في ذلك محطات لاستخراج ومعالجة الفوسفات، وكبريتات الصوديوم، والألومينا، وكربونات الكالسيوم وغيرها راي المجلس :غالبية مكامن ومقالع المعادن المشار اليها تقع في مناطق غير مستقرة امنيا لذلك لم تقدم عروض استثمارية فيها لذا يجب تصحيح الفقرة)كما أصدرت حكومة إقليم كردستان رؤية عامة للتعدين على موقعها على الإنترنت، رغم أنها لا تتضمن سوى القليل من التفاصيل (KRG Ministry of Natural Resources, 2015).

تحتوي حقول النفط الخمسة العملاقة[1] في جنوب العراق على 80 بليون برميل من إجمالي احتياطي النفط في العراق الذي تغطيه عقود الإنتاج والذي يبلغ 91 بليون برميل[2] (Iraqi Economists, 2016). ويُقدّر المخزون النفطي في المناطق ذات الغالبية السنّية في شمال العراق (حول كركوك والموصل وخانقين) بـ 17% فقط من احتياطيات النفط المؤكّدة على المستوى الوطني والتي قُدّرت بـ 143 بليون برميل في نهاية عام 2015 (US Energy Information Administration, 2016)(يرى المجلس ان هذه العبارة تكرس الاسلوب الطائفي يجب حذفها ولاتمت العبارة التي تشير الى الطائفية الى الواقع بصلة كون ان الاستكشافات والعقود التي ابرمها العراق تاريخية من مختلف مناطق شماله الى جنوبه). يحتل العراق المركز الخامس في العالم من حيث احتياطي النفط، حيث يمتلك 9% من الاحتياطي العالمي و18% من الاحتياطي في منطقة الشرق الأوسط. (US Energy Information Administration, 2016) (US Geological Service, 2015) (Hannam & Partners, 2015(تزيد الاحتياطيات النفطية المؤكّدة في حقليْ الرميلة وغرب القرنة عن احتياطي الولايات المتحدة بأكملها. يُنتَج كل نفط العراق على اليابسة، حيث تُستخرج غالبيته على أعماق ضحلة تبلغ حواليْ 10,000 قدم، بينما يُستخرج 30%-40% منه على عمق يتراوح مابين 2000 و5000 قدم. ويمتاز العراق بواحد من أعلى معدلات نجاح الاستكشاف في العالم هو 3/2 مقارنةً بالمعدل العالمي 10/1 (US Energy Information Administration, 2016) (Hannam & Partners, 2015). يبلغ احتياطيّ العراق من الغاز الطبيعي 112 تريليون قدم مكعب حيث يحتل المرتبة الثانية عشرة على مستوى العالم، وترتبط ثة أرباع هذه الكمية بالنفط في جنوب البلاد (Hannam & Partners, 2015). ومع ذلك، فقد قيّدت البنية التحتية المحدودة للغاز أعمال الاستكشاف التي تركز على الغاز، وفي عام 2014 احتل العراق المركز الرابع ضمن أكثر البلدان التي تقوم بإشعال الغاز في العالم (US Energy Information Administration, 2016).

كثاني أكبر منتِج ضمن منظمة الأوبك، ارتفع انتاج العراق من النفط نحو 58% بين عاميْ 2011 و 2015 ليصل إلى ما يقرب من 4.1 مليون برميل يومياً - أي ما يمثّل حواليْ 3.7% من الإنتاج العالمي (CME Group, 2016). سجّل الإنتاج رقماً قياسياً هو 4.5 مليون برميل يومياً في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 (Global Risk Insights, 2015). جاء حواليْ 88% من هذا الإنتاج من حقول النفط في الجنوب، بينما أُنتِجَت الـ

[1] يُعرّف الحقل العملاق بأنه يضم احتياطياً من النفط الخام يتجاوز 5 بليون برميل.

[2] وفقاً للبيانات في كانون الثاني/ يناير 2016.

450,000 برميل يومياً الأخرى من شمال العراق - من خلال حكومة إقليم كردستان في المقام الأول (US Energy Information Administration, 2016). في مناطق العراق التي تسيطر عليها بغداد، (ويرى المجلس ان هذا الاسلوب الذي دارت فيه العبارة يكرس (النزعة القومية كما تم الاشارة الى (حكومة الاقليم) و(بغداد) في حين ان بغداد تمثلها الحكومة الاتحادية لذا يجب تعديل الفقرة بشكل لايكرس النزعة القومية والاشارة الى الحكومة الاتحادية بشكل واضح في التقرير كونها اعلى سلطة تنفيذية في العراق بموجب الدستور العراقي صناعة النفط والغاز مملوكة بالكامل للدولة، حيث تبيع شركة سومو النفط الخام إلى 40(ملاحظة المجلس الرقم غير صحيح الصحيح هو 42 شركة في تقرير2015) شركة دولية معترف بها بالنيابة عن أربع شركات إنتاج تابعة لوزارة النفط: شركة نفط الجنوب، وشركة نفط الشمال، وشركة نفط ميسان، وشركة نفط الوسط. صناعة النفط العراقية مملوكة بالكامل للحكومة، وتُنظّم من خلال عقود للخدمة الفنية، حيث يُدفع للمشغّلين سعرٌ ثابتٌ لكل برميل مقابل الإنتاج. تشمل الشركات الدولية العاملة في قطاع النفط والغاز في العراق: شركة النفط البريطانية (BP)، وشركة النفط الوطنية الصينية (CNPC)، وشركات شل، وبترولناس، وتوتال، وأكسون موبيل، وبتروتشاينا، ولوك أويل، وإيني، والمؤسسة الوطنية الصينية للنفط البحري، وشركة جابكس. رغم استفادة الحكومة في الأوقات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، فإن الانخفاض في الأسعار العالمية منذ منتصف عام 2014 يعني أن الحكومة تناضل كي تتمكّن من تغطية التكاليف الاستثمارية للشركات، مما أدى تراكم ديونٍ وصلت قيمتها 10 مليار دولار أمريكي في عام 2015 وحده (Iraq Business News, 2016)(**ملاحظة المجلس :** هذه المعلومة مستمدة في التقرير من وكالة اخبار Iraq business news وهي وكالة غير رسمية لذا يعد الرقم غير موثوق به لذا يرى المجلس انه يجب حذف العبارة . من المؤمّل أن تؤدي العقود الدولية الأحد عشر للخدمات الفنية التي تم توقيعها إلى تحقيق إنتاج إجمالي قدره 11.86 مليون برميل يومياً، مما سيجعل العراق أكبر منتِج للنفط في العالم (Iraqi Economists, 2016). ومع ذلك، فقد خفّضت الحكومة توقعات إنتاج النفط من 12 مليون برميل يومياً إلى 6 مليون برميل يومياً في عام 2020 نظراً لانخفاض الاستثمار السنوي في قطاع النفط باتجاه المنبع بنسبة تقارب الثلث مقارنةً بعام 2014 ليصل إلى 13 مليار دولار أمريكي في عام 2015 (The Oxford Institute for Energy Studies , 2016). وتقدِّر وكالة الطاقة الدولية أن العراق لديه القدرة على إنتاج 7 مليون برميل يومياً فقط بحلول عام 2040 (International Energy Agency, 2016)يعتمد العراق بشكلٍ كبير على النفط الخام، حيث شكّل النفط 95% من قيمة الصادرات، و93% من الإيرادات الحكومية، و47% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014 (IMF, 2015). بانخفاض متوسط سعر النفط في الميزانية إلى 45 دولاراً للبرميل في عام 2016، يتعرّض الوضع المالي للحكومة المدعوم من جهات مانحة لضغطٍ كبير(World Bank, 2016).

ابتُلِي إنتاج النفط في شمال العراق بالخلافات السياسية بين حكومة إقليم كردستان والتمرد المرتبط بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) **ملاحظه المجلس** : اسلوب الذي تم بموجبه صياغة العبارة يشير الى ان داعش هو تنظيم سياسي لديه خلافات سياسية مع حكومة اقليم كردستان وتم ربط ذلك ضمنا مع الحكومة الاتحادية وهذا ينافي الواقع حيث ان داعش هو تنظيم ارهابي بموجب الاعراف الدولية والمحلية لذا يجب حذف هذه الفقرة

ورغم إصرار وزارة النفط على أن يتم توقيع جميع العقود من قِبَل الحكومة الوطنية وتسويق النفط المنتَج عبر شركة سومو، أصدرت حكومة إقليم كردستان قانون النفط والغاز الخاص بها في عام 2007 في انتظار التشريعات الوطنيةومنحت أكثر من 40 عقداًمن عقود تقاسم الإنتاج لشركات نفطية بما في ذلك شركات نفط عالمية مثل شيفرون، وأكسون موبيل، وتوتال (The Oxford Institute for Energy Studies, 2016; Crisis Group, 2012). مع ارتفاع حدة التوتر بين بغداد وحكومة إقليم كردستان في عام 2014، عندما أوقف رئيس الوزراء نوري المالكي التحويلات القانونية على المستوى دون الوطني بنسبة 17% (**ملاحظه المجلس**: عبارة التحويلات القانونية ضمن الفقرة تشير الى وجهة نظر احادية الجانب متمثلة بحكومة اقليم كردستان في حين ان الاجراءات التي اتبعت في هذا المجال لها حسابات قانونية ونتيجة المخالفة ما ورد في مسودة قانون الموازنة العراقية ونصوص الاتفاقية المبرمه في الموازنات.

من الميزانية(خطأ أملائي الصحيح موازنة يرجى تصحيح ذلك اينما وردت في التقريرين) الوطنية إلى حكومة إقليم كردستان (NRGI, 2016)، انهار سريعاً اتفاقٌ أُبرم في كانون الأول/ ديسمبر 2014 لاستئناف عمليات التحويل على المستوى دون الوطني مقابل تسويق حصة من نفط حكومة إقليم كردستان من خلال شركة سومو (US Energy Information Administration, 2016). بحلول عام 2016، قُدِّرت الديون التي تراكمت على حكومة إقليم كردستان بما يصل إلى 25 مليار دولار أمريكي مُستَحقة لشركات محلية وأجنبية، جزئياً من خلال عقود نفطية بنظام الدفع مقدماً (The Oxford Institute for Energy Studies , 2016)(**ملاحظة المجلس:**لعدة مرات يكرر التقرير ذكر كلمة بغداد وحكومة اقليم كردستان ولا يشير الى الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان وهو التعبير الصحيح لذا يجب تعديل ذلك اينما ورد في التقريرين كما ورد في التقرير بالحكومة الاتحادية بدلا عن بغداد في ما يخص التعبير عن الجهة التنفيذية الاتحادية.

تقتصر أرقام الصادرات النفطية العراقية الرسمية عادةً على الصادرات المنقولة بحراً من الموانئ الجنوبية التي تُصدّر خام البصرة، والتي شكّلت 85% من إجمالي صادرات النفط في عام 2015(**ملاحظة المجلس:**العبارة ناقصة يجب ان يضاف انه هنالك 15% تصدر من ميناء جيهان). بالإضافة إلى موانئ البصرة وخور العمية التي تعمل بأقل من طاقتها، أُنشئت أربع منصات نفط عائمة قبالة البصرة في عام 2015، وأضيفت نقطة خامسة في عام 2016 تقع معظم خطوط الأنابيب الرئيسية في البلاد في الشمال ولا تزال خارج نطاق الخدمة. بعد إغلاق خط الأنابيب الرئيسي بين العراق وتركيا في آذار/ مارس 2014، تعتمد الصادرات الشمالية على خطّيْ أنابيب إلى ميناء جيهان التركي أنشأتهما حكومة إقليم كردستان **ملاحظة المجلس:**في حين ان خطوط الصادرات (كركوك-جيهان) تم انشاءه في عام 1977م من قبل وزارة النفط الاتحادية وتم توسيع قدراته في عام 1987م لتصل الى (1660) الف برميل/يوم وتتكون من خطين الاول40 انج والثاني 46 انج وتوقف العمل بالضخ عبر هذه الخطوط في شباط 2014 نتيجة الاعمال الارهابية التي تعرضت لها الخطوط وقامت حكومة اقليم كردستان لمد وصلة انابيب تمتد من اراضي الاقليم وترتبط مع الانبوب في الجزء الموجود في الاراضي التركية فبالتالي تم الاتفاق على ضخ نفط كركوك من خلال الوصلة التي انشاتها حكومة كردستان الى خط انابيب سابق الذكر التابع الوزارة النفط الاتحادية لذا يجب اعادة صياغة العبارة حيث لايوجد خط انابيب خاص لحكومة كردستان الى تركيا) .

بينما لا تزال آسيا تستأثر بما يزيد على نصف مجموع صادرات النفط العراقية في عام 2015، انخفضت الصادرات إلى كبرى الدول المستوردة خارج آسيا، وهي الولايات المتحدة، بنحو 70% من عام 2001 لتصل إلى 229,000 برميل يومياً في عام 2015 (US Energy Information Administration, 2016). يُدير العراق 12 مصفاة محلية، ثلاث منها كبيرة، بطاقة إجمالية إسمية قدرها مليون برميل يومياً (Iraqi Ministry of Oil, Fossil Fuel Resources, 2010). غير أنه في أعقاب هجمات داعش على مصفاة بيجي في حزيران/ يونيو 2014 انخفض إجمالي طاقة التكرير المحلية إلى حوالي 600,000 برميل يومياً (US Energy Information Administration, 2016). ومع ذلك، فنظراً لأن المصافي تُنتج زيوت وقود أثقل مما هو مطلوب محلياً، يستورد العراق في المتوسط 100,000 برميل يومياً من المنتجات البترولية الخفيفة. ومن المقرر افتتاح أربع مصافٍ جديدة بطاقة إجمالية قدرها 800,000 برميل يومياً بعد عام 2018 لتخفيف الاعتماد على الواردات (US Energy Information Administration, 2016).

منذ فترة طويلة والإصلاح التنظيمي في قطاع النفط والغاز مطروحٌ للنقاش، ولكن التقدم كان بطيئاً. هناك مشروع قانون للنفط والغاز قُدّم لأول مرة في ، وترتيبات لتقاسم الأرباح من خلال صندوق لعائدات (NOC)عام 2007 ويقترح إنشاء مجلس للنفط والغاز للإشراف على القطاع، وشركة نفط وطنية النفط وصندوق للمستقبل (US Geological Service, 2015). كما كانت هناك مقترحات لتحويل نظام عقود الخدمات الفنية الحالي، حيث تتعاقد الحكومة مع شركات النفط لإنتاج النفط بمعدل متفق عليه للعائد، إلى نظام عقود تقاسم الإنتاج، حيث تقتسم الحكومة والشركات التكاليف والأرباح وفق ترتيبة متفقٍ عليها (Iraqi Economists, 2016). وحتى نهاية عام 2016، كان مشروع القانون لا يزال متعثراً بسبب الخلافات السياسية حول قضايا مثل اقتسام عائدات النفط (Export.gov, 2016). سجّل العراق 38 من 100 في مؤشر حوكمة الموارد لمعهد حوكمة الموارد الطبيعية لعام 2017وهي نتيجة "ضعيفة" جعلت العراق يحتل المركز 61 من بين 89 بلداً (NRGI, 2017). احتل العراق المركز 161 من بين 168 بلداً وفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية لعام 2015 (Transparency International, 2015)والمركز 161 من بين 189 بلداً وفق تصنيف ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي لعام 2016، (World Bank, 2016) وسجّل 3 من 100 في مؤشر الموازنة المفتوحة لشراكة الموازنة الدولية لعام 2016 (International Budget Partnership, 2016). تم التوصل في آيار/ مايو 2016 إلى اتفاق احتياطي قيمته 5.34 مليار دولار أمريكي لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي. ويشترط الاتفاق إصلاح البنوك المملوكة للدولة وتسديد دفعات تكاليف الإنتاج المتأخرة والمتراكمة على الحكومة لشركات النفط الأجنبية (IMF, 2016) **ملاحظة المجلس :** يجد المجلس ان المعايير التي تم بموجبها قياس هذه التصنيفات هي غير مطابقة للواقع العراقي وكذلك نجد ان هذه الفقرة ليس لها علاقة بعملية التحقق ويجب حذفها .

وتماشياً مع دليل المُصادقة، نفّذت الأمانة الدولية للمبادرة المرحلة الأولى من عملية المُصادقة - جمع البيانات الأوّلية، وإجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة، وإعداد تقييمها الأوّلي للتقدم المُحرَز إزاء متطلبات المبادرة ("التقييم الأوّلي"). عُيّنت شركة آدم سميث الدولية (ASI) كجهة مُصادقة مُستقلة لتقييم ما إذا كان عمل الأمانة الدولية قد نُفِّذ وفقاً لدليل المُصادقة. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية لشركة آدم سميث كجهة مُصادقة في مراجعة وتعديل التقييم الأوّلي، حسب الحاجة، وتلخيص مراجعتها المُستقلة في تقرير المُصادقة هذا لتقديمه إلى مجلس إدارة المبادرة العالمية للشفافية من خلال لجنة المُصادقة.

1. العمل الذي قامت به جهة المُصادقة المُستقلة

أُحِيل التقييم الأوّلي للأمانة الدولية إلى شركة آدم سميث في 16 تموز/ يوليو 2017. قام فريق المُصادقة لدينا بتنفيذ هذه المرحلة من عملية المُصادقة من خلال: (1) مراجعة متعمّقة ورصد العلامات لتقييم المبادرة من قِبَل كل عضو من أعضاء الفريق؛ (2) استعراض مُفصّل وتعليقات على المتطلب 1 من قِبَل أخصائي في مجال أصحاب المصلحة المتعددين وبروتوكول المجتمع المدني؛ (3) استعراض مفصّل وتعليقات من قبل أخصائي الشؤون المالية للمتطلبات 4 و 5 و 6؛ (4) دمج الاستعراضات وإنتاج مسودة تقرير المُصادقة هذه، والتي أُرسِلت إلى الأمانة الدولية في 10 آب/ أغسطس 2017.

2. تعليقات حول قيود المُصادقة

راجعَت جهة المُصادقة بعناية التقييم الأوّلي للأمانة الدولية. وقد تم تحديد مسألة واحدة تتعلق بمبيعات النفط الخام المحلية فيما يتعلق بالمتطلب 4.1: الإفصاح الشامل عن الضرائب والإيرادات.

بعد الاطلاع على تعليق الأمانة الدولية على استفسارٍ طُرِح حول هذه المسألة، وبعد مراجعة الكتاب المرجعي لمبادرة الشفافية لعام 2005، يُوصَى بمناقشة هذه المسألة بشكلٍ شامل داخل الأمانة الدولية لوضع ممارسة داخلية واضحة وبروتوكول بشأن كيفية التعامل مع جميع الأنشطة باتجاه المصب، وباتجاه المنبع، وفي المنتصف، مع الأخذ بعين الاعتبار المعيار الجديد للمبادرة لعام 2016 فيما يتعلق بالإبلاغ في إطار المبادرة بالبلد وعملية المصادقة الخاصة بالمبادرة. وذلك لأن الأنشطة المتعلقة بالنفط والغاز لا تنشأ دائماً وبالضرورة رأسياً داخل شركة أو كيان قانوني مُعيّن بحيث يُمكن أن تخضع كلها للضريبة في إطار تشريع بعينه. يمكن تنظيم هذه الأنشطة في إطار كيانات قانونية رسمية منفصلة، وبالتالي فإنها تخضع لمدفوعات ضريبية وغير ضريبية للحكومة وتولّد إيرادات منفصلة للدولة.

3. تعليقات على التقييم الأوّلي للأمانة الدولية

على وجه العموم، اضطلعت الأمانة الدولية بتجميع البيانات الأوّلية، وإجراء المشاورات مع أصحاب المصلحة، وصياغة التقييم الأوّلي وفق دليل المُصادقة لعام 2016. وجرى جمع البيانات عبر ثلاث مراحل. أولاً، جرى استعراض مكتبي مفصّل للوثائق المتاحة المتعلقة بامتثال البلد بمعيار المبادرة، بما في ذلك - على سبيل المثال لا الحصر:

- خطة عمل المبادرة ووثائق التخطيط الأخرى، مثل الميزانيات وخطط الاتصال؛
- الشروط المرجعية لمجلس أصحاب المصلحة، ومحاضر اجتماعات المجلس؛
- تقارير المبادرة، والمعلومات الإضافية، مثل التقارير الموجزة والدراسات الاستطلاعية لتحديد النطاق؛
- مواد الاتصال؛
- التقارير المرحلية السنوية؛ و
- أيّ معلومات أخرى ذات صلة بعملية المُصادقة.

وثانياً، زيارة للبلد، جرت في الفترة من 1 إلى نيسان/ أبريل 2017. وقد عُقِدت جميع الاجتماعات في بغداد، العراق. التقت الأمانة الدولية للمبادرة بمجلس أصحاب المصلحة وبأعضائه، وبالجهة الإدارية المُستقلة، وبأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، بما في ذلك مجموعات أصحاب المصلحة المُمَثّلة في مجلس أصحاب المصلحة ولكنها لا تشارك مباشرةً فيه.

وأخيراً، أعدّت الأمانة الدولية تقريراً يتضمن تقييماً أوّلياً للتقدم المُحرَز إزاء المتطلبات وفقاً لدليل المُصادقة. لم يتضمّن التقييم الأوّلي تقييماً شاملاً للامتثال بالمبادرة. وقد قُدِّم التقرير إلى جهة المُصادقة، كما تلقى المُنسّق الوطني للمبادرة نسخةً منه.

2. تعليقات عامة

- التقدم في تنفيذ مبادرة الشفافية

تستند معظم الأطر التنظيمية للنفط والغاز إلى نموذج يتم بمقتضاه إصدار تراخيص لشركات القطاع الخاص لتطوير مخزونات الصناعات الإستخراجية، وتقدّم الشركات مدفوعاتٍ للحكومة، إما نقداً أو عيناً. باستثناء الوضع في حكومة إقليم كردستان، لا يمثّل ذلك بِنية قطاع الصناعات الاستخراجية في العراق. وبدلاً من ذلك، فإن الغالبية العظمى من المعاملات في قطاع النفط والغاز في العراق هي تحويلات داخل الشركات المملوكة للدولة والحكومة، وعائدات من بيع نفط الحكومة للمشترين الدوليين، وكذلك - وربما بشكل غير متوقع - مدفوعات حكومية للشركات. وهذا له انعكاساته على كيفية تنفيذ مبادرة الشفافية في العراق.

باستثناء حكومة إقليم كردستان، يتم استخراج النفط في العراق وفق ما يسمى عقود الخدمات الفنية. وفق عقود الخدمات الفنية، والتي تُعرف أيضاً باسم عقود الخدمة ضد المخاطر، يُدفع لمجموعة من الشركات الخاصة رسمٌ ثابت لكل برميل نفط يتم إنتاجه فوق عتبة مُعيّنة (رسوم المكافأة) وتُسدّد لها نفقاتها في إنتاج النفط (استرداد التكاليف). يمكن لشركات النفط والغاز المتعاقدة المتكاملة رأسياً تلقّي هذه المدفوعات الحكومية للشركات نقداً أو عيناً، ودائماً ما تختار تحصيل مدفوعاتها عيناً، وليس نقداً. هناك إذَن ثلاثة أنواع فقط من مدفوعات الشركات للحكومة في مناطق العراق التي تسيطر عليها بغداد:[3]

تقتطع الحكومة ضريبة الدخل على الشركات (35% من رسوم المكافأة) من رسوم المكافأة للشركات. ولمّا كانت تلك الرسوم تُدفع عيناً، فكذلك يتم تلقّي ضريبة الدخل على شكل نفط خام **ملاحظة المجلس** :- ان تخصصيات الشركات النفطية ومن ضمنها تقديرات رسوم المكافئة هي ضمن موازنة النفط الاتحادية وفقاً للموازنة الاتحادية لذلك عندما يتم تحديد قيمة الرسوم المكافئة المستحقة للشركات يتم الايعاز الى شركة سومو بالقيمة الكلية لرسوم المكافئة لكل شركة وتقوم شركة سومو باحتساب نسبة 65%من هذه الاستحقاقات كاستحقاق نهائي للشركات حيث بموجب عقود التراخيص النفطية يحق للشركات المستحقة استخدام رسوم المكافئات اما بشكل نقدي او شراء كميات نفط خام بالمبالغ المستحقة لها وفقاً لاليات تسعير سومو اما قيمة 35%المتبقية فهي قيمة الضرائب المستحقة على هذه الشركات وتقوم سومو بارسال ايعاز الى وزارة النفط ومن ثم ثم الى وزارة المالية باستقطاع هذه القيمة نقداً والتي يتم استقطاعها من موازنة وزارة النفط لتصبح ايراداً لوزارة المالية .

- بعد ذلك تُباع هذه الكمية من النفط (مع باقي نفط الحكومة) بواسطة الشركة الحكومية لتسويق النفط (سومو).
- كما يُطلب من الشركات دفع "مكافأة توقيع" نقداً عند توقيع عقد للخدمات الفنية.
- وأخيراً، يدفع تجار النفط الدوليون ثمن النفط الخام الذين يشترونه من شركة سومو.

تلك فقط هي الأنواع الثلاثة للمبالغ التي تُدفع للحكومة ويغطيها بدقة المتطلب 4.1 في معيار المبادرة. في حين أنه كان من المُفترض تخصيص 5% من جميع عائدات مبيعات النفط لصندوق التعويضات للأمم المتحدة في عام 2015، أدّت أزمات الميزانية(الموازنة الصحيح خطاء املائي) المتكررة إلى تأخير الدفعة النهائية للصندوق إلى عام 2017.

يمثّل إقليم كردستان العراق تحدياً رئيسياً أمام تنفيذ المبادرة. ففي عام 2007 أصدرت حكومة اقليم كردستان قانون النفط والغاز الخاص بها، وقامت منذ ذلك الحين بمنح 56عقداً تقليدياً لتقاسم الإنتاج (PSCs). تُهيمن على صناعة النفط والغاز في كردستان العراق عدة جهات فاعلة، حيث استحوذت أربع شركات على أكثر من 98% من إنتاج النفط والغاز في المناطق التي تسيطر عليها حكومة إقليم كردستان في عام 2015 (Atlantic Council,

[3] ما لم ينص على خلاف ذلك، تشير "العراق" أو "الحكومة الاتحادية العراقية" إلى المناطق التي تسيطر عليها بغداد ولا تشمل حكومة إقليم كردستان.

2016). بعد فشل محاولات إشراك حكومة إقليم كردستان في عملية الإبلاغ في إطار المبادرة، طلب العراق الموافقة له بالقيام بتنفيذٍ مُعدّلٍ للمبادرة يستثني ذلك الإقليم من متطلبات الإبلاغ في إطار المبادرة لتقرير عام 2012، واستجاب مجلس إدارة المبادرة العالمية للشفافية لهذا الطلب. لم تُفلح أيٌ من تقارير المبادرة اللاحقة في العراق في تأمين مشاركة حكومة إقليم كردستان في المبادرة، ولم يُقدّم إلى مجلس إدارة المبادرة العالمية للشفافية أيّ طلب جديد للموافقة على تنفيذٍ مُعدّل(ملاحظة المجلس انة قد تم تقديم طلبا لتنفيذ المعدل لعام 2014 و2015 وحسب المرفق لذا يجب ان تحذف العبارة.

وعلاوةً على ذلك، ففي حين لم يكن الطلب الأوّل للتنفيذ المُعدّل في عام 2014 العراق يمنع الحكومة الاتحادية من التواصل مع الشركات العاملة مع حكومة إقليم كردستان، فإنه لا يوجد دليل على أن الجهة الإدارية المُستقلة، أو مجلس أصحاب المصلحة، أو الأمانة الوطنية للمبادرة قد اتصلت بأي من الشركات الأربع الرئيسية التي تعمل في كردستان العراق لتأمين مشاركتها في عملية الإبلاغ في إطار المبادرة(راي المجلس ان عملية الاتصال بالاقليم يجب ان تمر من خلال وزارة الثروات الطبيعية والتي رفض التعاون وحسب كتاب الامانة الوطنية المرقم 85 في 2016/7/12 الذي يطلب تسهيل المهمه ورسالة شركة kpmg المرفق لذا يجب ان تحذف العبارة.

واجه العراق أيضاً التحدي المتمثل في توسيع نطاق عملية الإبلاغ في المبادرة لتشمل قطاع التعدين الذي تهيمن عليه الدولة (في المقام الأول لمواد البناء والمحاجر)، والذي تستمد منه الحكومة أقل بكثير من 0.1% من الإيرادات وفقاً لتقديرات أصحاب المصلحة. ورغم أن مجلس أصحاب المصلحة قرر باستمرار ضم قطاع التعدين العام إلى نطاق عملية الإبلاغ في إطار المبادرة فإنه لم يتم بشكلٍ شامل حتى الآن التحديد الأساسي للنطاق فيما يتعلق بمدفوعات الشركات إلى الحكومة في ذلك القطاع. بنفس القدر أيضاً، فإن بنية قطاع التعدين في إقليم كردستان غير واضحة من تقارير مبادرة الشفافية في العراق. يبدو قطاع التعدين في العراق، والذي تسيطر عليها الدولة، شبيهاً بقطاع النفط والغاز، مما يعني أن على مجلس أصحاب المصلحة إما مطابقة مبيعات الحكومة من المعادن أو استبعاد قطاع التعدين من المطابقة من خلال القرارات المتعلقة بالجوهرية النسبية.(،(راي المجلس انه استبعاد التعدين من المطابقة وفقاً للاهمية النسبية بموجب قرار المجلس رقم 40 في 2016/10/5))

في كثير من الحالات، سيكون تعميم الإفصاحات المطلوبة وفق معيار المبادرة أكثر الطرق كفاءة لتنفيذ الإجراءات التصحيحية المنبثقة عن عملية المُصادقة هذه. يمكن أن توفّر المواقع على الإنترنت لوزارة المالية وهيئة الرقابة المالية العليا(خطا بالترجمة الصحيح ديوان الرقابة المالية الاتحادي راجين تصحيها اينما وردت في التقريرين) وشركة سوموغيرها من الجهات الحكومية الأخرى البيانات في أوانها بدرجة أفضل حول تنفيذ الميزانية، وإيرادات النفط والغاز، ومخصّصات وتحويلات العائدات النفطية، وضريبة الدخل على الشركات، ومكافآت توقيع العقود، فضلاً عن الوثائق الأخرى مثل الحسابات العامة بعد مراجعتها. عبر الاستفادة من الإصلاحات الجارية حالياً بشأن إدارة الشركات المملوكة للدولة، يمكن لمبادرة الشفافية العمل مع وزارة النفط، والشركات التسع المملوكة للدولة والعاملة باتجاه المنبع، وشركة سومو للإفصاح عن حيازات الشركات المملوكة للدولة، والمعاملات داخل تلك الشركات، والقروض والضمانات وكذلك النفقات شبه المالية. في صناعة النفط والغاز التي تسيطر عليها الدولة في العراق، يُعدّ فك التشابك في المعاملات بين الشركات المملوكة للدولة والحكومة وفقاً للمتطلبيْن 2.6 و 4.5 في معيار المبادرة أمراً معقداً بصورة خاصة. في نفس الوقت، تُعدّ الإصلاحات في الوزارة المختصة، أي وزارة النفط، أفضل السبل لمعالجة نقاط الضعف في إدارة تراخيص النفط والغاز، وإعادة التفاوض على العقود، وملكية المنفعة. ومن الجدير بالذكر أن هذه الطرق سيكون لها تأثيرات أوسع نطاقاً تتجاوز مجرد مساعدة العراق على الامتثال بمعيار المبادرة ويمكنها المساعدة، على سبيل المثال، في إثبات التقدم إزاء الاتفاق الاحتياطي لصندوق النقد الدولي مع العراق.

- أثر تنفيذ مبادرة الشفافية

على الرغم من التحديات العملية واللوجستية الكبيرة أمام تنفيذ مبادرة الشفافية في العراق، فإن العدد القليل للشركات الكبيرة التي تعمل في مجال النفط والغاز باتجاه المنبع أو التي تشتري النفط من شركة سومو يعني أن عدد الكيانات التي تقوم بالإبلاغ معروف ويسهل التعامل معه. ورغم التحديات السياسية الهامة، فإن نطاق الإبلاغ فيما يتعلق بالمبادرة في كردستان العراق هو أيضاً واضحٌ نسبياً، حيث يمكن القول بوجود 4 شركات فقط لإنتاج النفط تقدم مدفوعات جوهرية لحكومة إقليم كردستان. وفي الوقت نفسه، يمكن القول بأن الإيرادات من قطاع التعدين ليست جوهرية. هناك مجال واضح لنجاح العراق في تحقيق تقدمٍ مُرضٍ في جميع متطلبات معيار المبادرة من خلال اتخاذ قرارات صعبة ولكنها أساسية فيما يتعلق بتحديد النطاق، والجوهرية النسبية، وموثوقية البيانات.

الشكل 1 - تقييم جهة المُصادقة

متطلبات المبادرة		مستوى التقدم				
الفئات	المتطلبات	لا	غير كافٍ	ملموس	مُرضٍ	يفوق المتطلب
الإشراف من قِبَل مجلس أصحاب المصلحة	مشاركة الحكومة (#1.1)					
	مشاركة الصناعة (#1.2)					
	مشاركة المجتمع المدني (#1.3)					
	حوكمة مجلس أصحاب المصلحة (#1.4)					
	خطة العمل (#1.5)					
التراخيص والعقود	الإطار القانوني (#2.1)					
	تخصيص التراخيص (#2.2)					
	سجل التراخيص (#2.3)					
	السياسة بشأن الإفصاح عن العقود (#2.4)					
	ملكية المنفعة (#2.5)					
	مشاركة الدولة (#2.6)					
مراقبة الإنتاج	بيانات الاستكشاف (#3.1)					
	بيانات الإنتاج (#3.2)					
	بيانات التصدير (#3.3)					
تحصيل الإيرادات	الشمولية (#4.1)					
	الإيرادات العينية (#4.2)					
	اتفاقات المقايضة (#4.3)					
	إيرادات النقل (#4.4)					
	معاملات الشركات المملوكة للدولة (#4.5)					
	المدفوعات المباشرة على المستوى دون الوطني (#4.6)					
	تفصيل البيانات (#4.7)					
	توقيت البيانات (#4.8)					
	جودة البيانات (#4.9)					
تخصيص الإيرادات	توزيع الإيرادات (#5.1)					
	التحويلات على المستوى دون الوطني (#5.2)					
	إدارة ونفقات الإيرادات (#5.3)					
الإسهام الاجتماعي والاقتصادي	النفقات الاجتماعية الإلزامية (#6.1)					
	النفقات شبه المالية للشركات المملوكة للدولة (#6.2)					
	الإسهام الاقتصادي (#6.3)					
النتائج والآثار	النقاش العام (#7.1)					
	إمكانية الوصول إلى البيانات (#7.2)					
	متابعة تنفيذ التوصيات (#7.3)					
	نتائج وآثار تنفيذ المبادرة (#7.4)					

مفتاح بطاقة التقييم

	لم يحقق البلد أيّ تقدم في معالجة هذا المتطلب. لم يتحقق الهدف الأعم من المتطلب بأيّ حال من الأحوال.
	حقق البلد تقدماً غير كافٍ نحو استيفاء هذا المتطلب. لا تزال عناصر هامة من المتطلب معلّقة، والهدف الأعم للمتطلب هو أبعد ما يكون عن التحقق.
	حقق البلد تقدماً نحو استيفاء هذا المتطلب. جاري تنفيذ عناصر هامة من المتطلب وتحقيق الهدف الأعمّ لهذا المتطلب.
	البلد ممتثل بمتطلب المبادرة.
	حقق البلد ما هو أبعد من المتطلب.
	فقط يُشجّع أو يُستحسن تنفيذ هذا المتطلب، ولا ينبغي أخذه في الاعتبار عند تقييم الامتثال بالمبادرة.
	أثبت مجلس أصحاب المصلحة أن المتطلب لا ينطبق على البلد.

3. النتائج التفصيلية

يُسلّط هذا القسم الضوء على المجالات التي لا توافق فيها جهة المُصادقة على نتائج التقييم الأوّلي، أو تطلب المزيد من التوضيح.

4.2 الإيرادات العينية

تنص الصفحة 94 من التقييم الأوّلي للمصادقة للعراق على ما يلي:
"تشمل البيانات القيمة الإجمالية للنفط الخام المُصدّر وفقاً لشركة سومو (تقرير المبادرة في العراق لعام 2015، القسم 6.3.3، ص 121-121)، مع قيمة "الغرامات المفروضة على فواتير المبيعات" والقيمة الإجمالية "للتحصيلات المُودَعة في حساب تحصيلات مبيعات النفط". كما تتوفر بيانات عن القيمة الإجمالية للنفط الخام الذي حصّلته الشركات وكذلك "إجمالي الإيرادات" (50,932,301,000 دولار أمريكي) محسوبة "بطرح مجموع النفط الخام الذي حصّلته الشركات من المبلغ المُحوّل بواسطة البنك المركزي العراقي وإضافة التحصيلات المودعة في حساب التحصيلات." ليس من الواضح سبب انخفاض قيمة إجمالي النفط الخام الذي حصّلته الشركات (13,585,852,000 دولار أمريكي) عن قيمة إجمالي صادرات النفط الخام وفقاً لشركة سومو (35,457,722,000 دولار أمريكي **ملاحظة المجلس:-** هناك ملاحظة تشير الى وجود فروقات في البيانات المذكورة في التقرير يجد المجلس ان هناك خطأ تم في تقرير المصادقة في احتساب هذه الارقام بالرجوع الى الجداول رقم (129) (باللغة الانكليزية)حيث يتم احتساب مبالغ الصادرات باحتساب الفقرة :

35447722000-80508000-2024192000+3993419000+8000 سيكون المبلغ 37336449000 وعند اضافة المبالغ المدفوعة للشركات كاستحقاقات لعام 2015 (13585852000)يبلغ اجمالي المبلغ الكلي 50932301000

"التباينات: يحدّد تقرير المبادرة في العراق لعام 2015 التباينات الجوهرية (3,403,942,449 دولار أمريكي) في مطابقة المدفوعات من 35 شركة من أصل 42 شركة تشتري النفط، باستثناء الشركات الثلاث التي لم تقم بالإبلاغ (تقرير المبادرة في العراق لعام 2015، ص 64-66). بينما لم يتم تقييم الجوهرية النسبية لهذه التباينات، فإنه يمكن حسابها حيث تبلغ 9.11% من قيمة مبيعات النفط الخام التي أفصحت عنها شركة سومو. تم اكتشاف تباينات تتعلق بـ 35 شركة من أصل 39 شركة من شركات شراء النفط. غير أن هناك تبايناً صافياً قدره 331.13 مليون دولار أمريكي بين قيمة التباينات الإجمالية المقدّمة وقيمة التباينات الفردية المتراكمة لكل شركة، وهو رقم منخفض نظراً لمعاوضة التباين في المطابقة على مستوى الشركة. تُعرض أسباب التباين لكل شركة (تقرير المبادرة في العراق لعام 2015، ص 67-72)، والتي تتعلق أساساً بالاختلافات بين المحاسبة الاستحقاقية لشركات الشراء والمحاسبة النقدية لشركة سومو. ويُلاحَظ أن التباينات في كل شركة على حدة قد تم تصفيتها (أي خصم التباينات السلبية من التباينات الإيجابية)، مما قلّل من قيمة التباينات لكل شركة."(عمل المجلس كل السبل لغرض الحصول على بيانات تلك الشركات عن طريق دفع شركة سومو الى ارسال اكثر من رسالة الى تلك الشركات لغرض ارسال البيانات الى شركة kpmg ولم يتم الوصول الى نتيجة ولذلك تم الابلاغ من طرف واحد في التقرير وهو شركة سومو مع لحاظ ان تم ذكر رقم كل شحنة وتاريخها ومكان تحميلها).

ويخلُص التقييم الأوّلي إلى أن التقدم المُحرَز هنا سجّل مستوى "يفوق المتطلب". ولكن بالنظر إلى التعليقات المذكورة أعلاه، فإنه سيكون من الأصح تعديل ذلك إلى مستوى "تقدم ملموس"، ومع المعلومات الإضافية المُقدّمة فيما يتعلق بمطابقة البيانات شحنة بشحنة والمعلومات الإضافية عن عملية البيع لعام 2015، رفع المستوى إلى "تقدم مُرضٍ".

4.4 إيرادات النقل

تنص الصفحة 97 من التقييم الأوّلي للمصادقة للعراق على ما يلي:
"يذكر تقرير المبادرة في العراق لعام 2015 أنه لم تكن هناك إيرادات للنقل في عام 2015 (تقرير المبادرة في العراق لعام 2015، القسم 4.4، ص 109). ومع ذلك، فإنه يسرد ست شركات مملوكة للدولة تعمل في مجال نقل، وتوزيع، وتسويق النفط والغاز (تقرير المبادرة في العراق لعام 2015، القسم 2.1.2، ص 34). ويبدو أن جميع تدفقات النفط الخام والغاز الطبيعي التي تمر عبر شركات النقل المملوكة للدولة (مثل شركة خطوط الأنابيب النفطية وشركة توزيع المنتجات النفطية) تنطوي على معاملات بين الشركات المملوكة للدولة. ومع ذلك فإن تقرير المبادرة في العراق لعام 2015 لا يقوم بمطابقة تدفقات النفط الخام بين الشركات المملوكة للدولة، ولكنه بالأحرى يحاول مطابقة الإيرادات الصافية من البيع النهائي للمنتجات النفطية المكرّرة في السوق المحلية، بين أرقام وزارة المالية وأرقام شركة توزيع المنتجات النفطية (تقرير المبادرة في العراق لعام 2015، القسم 4.1.2 ، ص 91). لا يتضح من تقرير المبادرة في العراق لعام 2015 ما إذا كانت الشركات الأخرى المملوكة للدولة في قطاع نقل النفط والغاز، مثل شركة خطوط الأنابيب النفطية، تدفع أيّ أرباح إلى وزارة المالية."

يخلص التقييم الأوّلي إلى أن هذا المتطلب "لا ينطبق على العراق". ولكن، كما ذُكر أعلاه، هناك معلومات يمكن أن تشير إلى عكس ذلك خصوصاً حيث يُوصي التقييم الأوّلي في موضع لاحق بما يلي **ملاحظة المجلس:-**لا يستلم العراق ايرادات نقل من النفط الخام والغاز لعدم مرور اي انابيب لدول اخرى خلال ارضية انما هناك فقط موازنات تشغيلية للشركات المملوكة للدولة التي تقوم بعملية نقل النفط والغاز داخلياً وتم ذكر ملاحظة في تقرير 2015 بان المجلس سياخذ على عاتقه اضافة معلومات سياقية من اليات على هذه الشركات في TORs 2016 .

"ولتعزيز التنفيذ، يُشجّع مجلس أصحاب المصلحة بشدة على مراجعة الميزانيات العمومية للشركات الست المملوكة للدولة التي تعمل في مجال نقل وتوزيع وتسويق النفط والغاز لتقدير الأهمية الجوهرية لأيّ إيرادات محتملة للحكومة (أي التحويلات إلى وزارة المالية/ صندوق تنمية العراق) من نقل النفط الخام أو الغاز الطبيعي."(المجلس اتخذ القرار بذلك وفقا الى ToRs2016)

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير المرحلي السنوي للمبادرة في العراق لعام 2016 في الجدول "4. التقدم المُحرَز إزاء متطلبات المبادرة"، "المتطلب 4.4 - مدفوعات النقل"، وفي مَعرض الإشارة إلى التقدم، ينص على:

"لا ينطبق. ولكن المبادرة في العراق ستُضيف بيانات سياقية حول آلية الحصول على عائدات النقل من شركات خطوط أنابيب النفط، وبيانات سياقية حول المدفوعات التي تقدمها شركة سومو مقابل نقل النفط العراقي إلى ميناء جيهان كتكلفة."(يؤيد المجلس هذا الكلام السليم ودرج بموجب ذلك في ToRs2016)

نُوصي بتصنيف التقدم في استيفاء هذا المتطلب على أنه "تقدم غير كافٍ"(راي المجلس يجب ان يرفع التقييم الى مرضي لانة مطابق مع درج في الخطة والتقرير)، خاصةً وأن أنشطة النقل ذُكرَت عدة مرات في تقرير المبادرة في العراق لعام 2015 وفي تقرير التقييم الأوّلي.

4. التوصيات

بينما يتضمّن التقرير التالي توصيات بشأن تحسينات محدّدة قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في النظر في تنفيذها، نورد فيما يلي قائمة بالتوصيات الاستراتيجية التي يمكن أن تساعد العراق على الاستفادة بصورة أكبر من المبادرة كأداة لدعم الإصلاحات.

تماشياً مع المتطلب 1.2، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة وضع خطة للانخراط بصورة أكثر فعالية مع دائرة الصناعة، مثلاً من خلال المنتدى العراقي لشركات النفط IOCF). لتحفيز اهتمام الصناعة، ينبغي أن يضمن مجلس أصحاب المصلحة القيام بمشاورات مُكثّفة مع الصناعة للتأكّد من أن أهداف تنفيذ المبادرة تنسجم مع أولويات دائرة الصناعة.(عمل المجلس الى تحديد الية جديدة نجحت في في استقطاب اربعة مرشحين من الشركات اختار المجلس 3 منهم وهم (بي بي و لوك اويل و بتروناس وتم استبعاد شركة اكسنمويل) يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية

1. تعريف الشركات الصناعية العاملة في العراق اوسع من التعريف الذي توشر اليها المبادرة الدولية حيث ان هنالك نوعين من الشركات العاملة في مجال الصناعة الاستخراجية هما :-

أ- الشركات الوطنية

ب- الشركات الاجنبية

وتم الاشارة الى هذا التصنيف ضمن الامر الديواني رقم 12 لسنة 2010 والخاص بتشكيل المبادرة في العراق بشان تمثيل الشركات في مجلس أصحاب المصلحة , لذلك كان هنالك اربعة أعضاء مواظبين على الحضور (شركة شل , شركة نفط الجنوب , شركة نفط الشمال و شركة نفط ميسان)

2. لاتقتصر مشاركة الشركات على ممثليهم في المجلس وهذا من انعكس من خلال مشاركة اصحاب المصلحة الاوسع في تقارير المبادرة حيث قدمت أكثر من 50 شركة في تقديم البيانات والمعلومات ضمن التقارير السنوية للمبادرة

3. عمل المجلس على توسيع وتحديث مشاركة الشركات الاجنبية والوطنية في المجلس وهذا ما تم في :

أ. الامر الوزاري رقم15330 بتاريخ 2017/4/16 المرفق نسخة منه

ب. وتم دعوة الشركات الاجنبية من خلال ارسال رسالة الالكترونية الى جميع الشركات العاملة في العراق والمشترية للنفط الغاز العراقي والبالغ عددها (94) حيث تم ترشيح اربع ممثلين من اربع شركات وصوت المجلس على أختيارثلاث شركات هي بي بي و لوك اويل و بتروناس

4. اشار تقرير التحقق في ص 8 بخصوص التعدين مايلي:

(. يبدو قطاع التعدين في العراق، والذي تسيطر عليها الدولة، شبيهاً بقطاع النفط والغاز، مما يعني أن على مجلس أصحاب المصلحة إما مطابقة مبيعات الحكومة من المعادن أو استبعاد قطاع التعدين من المطابقة من خلال القرارات المتعلقة بالجوهرية النسبية.
في حين اقر مجلس اصحاب المصلحة بالجلسة رقم40 بتاريخ 2016/10/5 استبعاد التعدين من الاهمية النسبية وبالتالي عدم شمول الشركات العاملة في التعدين بالمطابقة مما يعكس ان مجلس أصحاب المصلحة نفذ هذة الفقرة مسبقا مما يبعد عن التقرير نواحي الضعف في عدم شمول بيانات التعدين

- تم ارسال طلب التنفيذ المعدل يوم 21 أيلول 2016 الى البورد الدولية وكان مرفقة رسالة شركة كي بي ام جي مما يتيح عدم شمول الشركات العاملة في أقليم كردستان بالتقرير

- تماشياً مع المتطلب 1.3، ولتعزيز التنفيذ، قد يرغب ممثلو المجتمع المدني الأعضاء في مجلس أصحاب المصلحة النظر في تعزيز آلياتهم وإضفاء الطابع الرسمي عليها لحشد التأييد في الدائرة المجتمعية الأوسع حول وثائق المبادرة الرئيسية، وذلك من أجل توسيع نطاق الرقابة العامة على عملية الإبلاغ في إطار المبادرة وتنفيذها. يُمكن أن تؤدي بعض التحسينات الأساسية في حوكمة مجلس أصحاب المصلحة، مثل استخدام اللغة العربية كلغة عمل، إلى تشجيع مشاركةٍ أكثر نشاطاً من جانب المجتمع المدني (انظر المتطلب 1.4).(قرار المجلس اعتماد االغة العربية لجميع ادبيات المبادرة بالجلسة رقم 43 في 2017/4/6)

- تماشياً مع المتطلب 1.4، ولتعزيز التنفيذ، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة تحديث قواعد الحوكمة الداخلية لديه لتغطي جميع أحكام المتطلب 1.4، ووضع سياسة لغوية تكون مواتية لتحقيق أهداف تنفيذ المبادرة في العراق، ونشر إجراءات ترشيح وتغيير الأعضاء في مجلس أصحاب المصلحة، بما في ذلك مدة ولايتهم. ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة إعادة النظر في إجراءاته الداخلية بشأن اتخاذ القرارات، وذلك لضمان تماشي القواعد القانونية للمجلس مع الممارسات الحالية والتعامل مع كلّ من الدوائر المعنيّة بالمبادرة على قدم المساواة. كما ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة توضيح ما إذا كان هناك نظام لصرف بدلات يومية لحضور اجتماعات المبادرة، أو غير ذلك من المدفوعات لأعضاء مجلس أصحاب المصلحة، والنظر في حفظ سجلات عامة لحضور الأعضاء اجتماعات المجلس وفي نشر محاضر اجتماعات المجلس على الإنترنت.

للاسباب التالية Meaningful progressيجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى

أ. اثراء المجلس نقاشات متعددة بخصوص عضوية الاعضاء ومنها على سبيل الحصر الجلسات رقم28 2014/6/4رقم 29 بتاريخ 2014/9/1 و30 في 2014/11/10

ب. عمل المجلس على اثراء النقاش ضمن جلساتة ومنها الجلسة رقم 41 بتاريخ 2016/12/19 تحديث النظام الداخلي بالشكل الذي يحدد الية اختيار الاعضاء ومدة الولاية لهم واليات أتخاذ القرار وبما يغطي جميع أحكام المتطلب 1.4.

ت. اقر المجلس بجلسة رقم 35 وبما يتماشى مع التعليمات الحكومية نظام لصرف بدلات لحضور اجتماعات مجلس أصحاب المصلحة ،

ث. يتم توثيق الحضور واعداد محضر الاجتماع ونشره في موقع المبادرة وصفحة التواصل الاجتماعي استنادا الى قرار المجلس بالجلسة رقم41 في 2016/12/19

- تماشياً مع المتطلب 1.5، ينبغي على أعضاء مجلس أصحاب المصلحة في المستقبل التشاور مع أصحاب المصلحة من جميع الدوائر المعنية بالمبادرة وضمان أن تنعكس الأولويات الوطنية بصورة ملائمة في خطة العمل، وذلك لمواصلة البناء على الجهود التي بُذلت مؤخراً والنهوض بخطة العمل كي تتواءم مع متطلبات المبادرة.

للاسباب التالية Satisfactory progressيجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى

أ. بعد الورشة التي عقد في فندق المنصور ميليا في الشهر العاشر2016 والتي شملت ضمن فقراتها مناقشة خطة العمل عمل أعضاء أصحاب المصلحة على مناقشة خطة العمل في الدوائر الاوسع كمنظمات المجتمع المدني ممثلا بالتحالف العراقي للشفافية وبمشاركة NRGI pwyp في بتاريخ2016/10/19.

ب. قدم ممثلوا الشركات رؤاهم حول اولويات خطة العمل وفقا لمداولاتهم مع الجهات التي يمثلها

ت. قدم ممثلوا الحكومة في المجلس رؤاهم حول خطة العمل

وبناء على ماتقدم تم اعداد خطة العمل 2017-2018 ومناقشتها واقرارها داخل المجلس بالجلسة رقم 41 بتاريخ 19 2016/12/

- تماشياً مع المتطلب 2.1، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من تضمين التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق أوصاف القوانين الرئيسية والشروط المالية المتعلقة بقطاعات التعدين والنفط والغاز، بما في ذلك لمحة عامة عن أدوار الجهات الحكومية الرئيسية المشاركة في الإشراف على القطاعات والإصلاحات الأخيرة أو الجارية. قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في النظر في استخدام موقع مبادرة الشفافية في العراق على الإنترنت كمستودع للمعلومات المُحدّثة بانتظام عن الشروط المالية والبيئة القانونية لصناعة التعدين والنفط والغاز.

- يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :
- تم ذكر المواد الدستوريه ذات العلاقة في الصناعات الاستخراجية .
- تم ذكر القوانين ذات العلاقة في ادارة صناعة النفط والغاز .
- تم ذكر القوانين ذات العلاقة في ادارة صناعة التعدين .

- تم ذكر القوانين ذات العلاقة في ادارة صناعة النفط والغاز والتعدين في اقليم كردستان .

- تم ذكر الانظمة المالية لوزارتي النفط والصناعة الاتحاديتين في تقرير 2015 .

- تم ذكر عدد من التعليمات والضوابط النافذة لادارة صناعة النفط والغاز .

- اقر مجلس اصحاب المصلحة في ToR تقرير 2016 اضافة تفاصيل عن التشريعات المذكورة اعلاه

- تماشياً مع المتطلب 2.2، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق تحدّد بوضوح عدد التراخيص (بما في ذلك عقود الخدمات الفنية) التي تم منحها أو نقلها خلال العام/ الأعوام قيد الاستعراض في كلٍّ من قطاعات التعدين والنفط والغاز، ووصف العملية الفعلية لمنح ونقل التراخيص، وتسليط الضوء على أيّ انحرافات غير تافهة في الممارسة العملية. ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة توضيح المعايير الفنية والمالية (والأوزان الترجيحية لكلٍّ منها) والتي تُستخدم لتقييم عمليات تخصيص ونقل التراخيص والأسهم في اتحادات عقود الخدمات الفنية، سواءً بالنسبة لأيّ عقود تقديرية للنفط والغاز (بما في ذلك مع حكومة إقليم كردستان) أو فيما يتعلق بمنح تراخيص التعدين ونقلها. قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة أيضاً في التعليق على كفاءة النظام الحالي لتخصيص العقود ونقلها كوسيلة لتوضيح الإجراءات والحد من الانحرافات غير التافهة(عبارة غير صحيحة خطا بالترجمة).

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- تم ذكر بالتقرير انه لا توجد تراخيص جديدة بالتعدين والنفط والغاز .

- تم ذكر المعايير الفنية والمالية المستخدمة في تقييم الشركات في تقرير 2013 تم الاشارة في تقرير 2015 لمزيد من التفاصيل الرجوع ال تلك التقارير .

-

- ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق تتضمّن جميع المعلومات التي يشملها المتطلب 2.3 لكافة التراخيص الممنوحة للشركات الجوهرية (بما في ذلك كلٍّ من النفط والغاز والتعدين) أو توفر رابطاً إلى حيث تكون تلك المعلومات عن التراخيص متاحةً للجمهور. قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة أيضاً في العمل مع وزارة النفط ووزارة الصناعة والمعادن للإفصاح عن معلومات التراخيص لجميع الشركات الجوهرية من خلال نظام مسح عقاري متاح للجمهور، وتوفير وصول مجاني لمثل هذا السجل على الإنترنت.

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- لم تبرم عقود تراخيص في عام 2015 وما ادرج من بيانات حول عقود التراخيص كانت للعقود التي ابرمت خلال السنوات السابقة وتضمنت تواريخ ابرام العقود وكافة التفاصيل المتعلقة مع تحديث معلومات الانتاج لعام 2015 .

- وتماشياً مع المتطلب 2.4، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة العمل مع ممثلي الحكومة لاستيضاح سياسة الحكومة الاتحادية بشأن الإفصاح عن العقود وتوثيق أيّ حالات يتم فيها الإفصاح عن عقود، إما من خلال التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق أو من خلال قنوات أخرى مثل موقع مبادرة الشفافية في العراق على الإنترنت. كما يُشجّع مجلس أصحاب المصلحة على إجراء استعراض مفصّل لأيّ عقود لتقاسم الإنتاج تنشرها حكومة إقليم كردستان، بهدف توضيح ممارسات الإفصاح عن العقود في حكومة إقليم كردستان.

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- قامت وزارة النفط بنشر موديل العقد للجولتين الاولى والثانية على موقع الوزارة الالكتروني وكذلك تم تزويد الجهات ذات العلاقة بنسخ من العقود الموقعة باللغتين العربية والانكليزية .

- تماشياً مع المتطلب 2.5، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة استيضاح سياسة الحكومة في الكشف عن ملكية المنفعة في التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق وإتاحة البيانات عن الملكية القانونية لجميع الشركات الجوهرية. قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في النظر في الكيفية التي يمكن أن يُسهم بها الإبلاغ عن نقل ملكية الأسهم في اتحادات عقود الخدمات الفنية وتراخيص التعدين بموجب المتطلب 2.2 في دعم العمل على الكشف عن ملكية المنفعة.

- تم اقرار خارطة الطريق للافصاح عن ملكية المنفعة شملت كافة التفاصيل اللازمة لعملية الافصاح ومنها ايضا سياسة الدولة للافصاح الممثلة بالقوانين لمالك المنفعة الحقيقي الذي يمكن الاستفادة منه في عملية الافصاح .
- تضمنت خطة العمل 2017-2018 نشاطات خاصة بملكية المنفعة تتعلق بالقوانين والتعليمات الحكومية الخاصة بالافصاح .
- تضمن ToR 2016 تنظيم نموذج جدول افصاح خاص بملكية المنفعة وسيعمم على الشركات لملئه كتجربة اولية لعملية الافصاح .

- ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أنه يتم التعامل مع كافة جوانب المتطلب 2.6 بشكلٍ مناسب أثناء دراسات تحديد النطاق للتقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق. كما ينبغي أن يصيغ المجلس بوضوح تعريفه للشركات المملوكة للدولة لكي يتسنى تحديد الشركات المملوكة للدولة التي تقع في نطاق عملية الإبلاغ الخاصة بالمبادرة. يجب أن يُدرج مجلس أصحاب المصلحة في التقرير القادم لمبادرة الشفافية في العراق قائمة شاملة بالشركات المملوكة للدولة والشركات التابعة لها، مع توضيح العلاقات المالية في الواقع العملي بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة، وكذلك أيّ قروض أو ضمانات قروض من الحكومة أو الشركات المملوكة للدولة إلى الشركات العاملة باتجاه المنبع في مجالات التعدين والنفط والغاز. قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في العمل بشكل وثيق مع وزارة النفط وشركات النفط الوطنية لتشكيل بِنية الإفصاحات الدورية كوسيلة لنشر المعلومات المطلوبة وفق معيار المبادرة وعلى أساس توقيت مُحسّن.

اقر مجلس اصحاب المصلحة ضمن ToRتقرير 2016 اعداد دراسة تحديد نطاق مبادرة الشفافية في العراق وفق المتطلب

- تماشياً مع المتطلب 3.2، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من كشف التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق عن حجم الإنتاج وقيمته لجميع السلع الإستخراجية المنتَجة، بما في ذلك النفط الخام والغاز الطبيعي وكل المعادن المنتَجة. لمواصلة التحسين بموجب المتطلب 3.1، قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في توسيع تغطيته لقطاع التعدين، بما في ذلك إجراء تحديثات أكثر تحديداً للبيانات عن الإنتاج الحالي، في المحاجر أساساً.

يجب ان يكون التقييم Beyond وذلك لان العراق نشر بيانات الصادرات على مستوى شحنات والشركات بشكل تفصيلي .

- تم ادراج معلومات الخاصة بتصدير الغاز المنتج والمعادن في 2016ToR

تم ادراجه في ToR 2016 مع العلم ان العراق اخذ استثناء من البورد حول اقليم كردستان

- تماشياً مع المتطلب 4.1، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة النظر في إجراء دراسة استطلاعية شاملة لبحث الخيارات المتاحة لتحديد عتبات الجوهرية النسبية قبل الاتفاق على الشروط المرجعية لتقرير المبادرة القادم. ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن كافة تدفقات الإيرادات الجوهرية (لكلٍ من النفط والتعدين) والمُدرجة تحت المتطلب 4.1 (ب) تم تضمينها في نطاق المطابقة، وأن عتبة الجوهرية النسبية لاختيار الشركات تضمن أن جميع المدفوعات التي يمكن أن تؤثر على شمولية عملية الإبلاغ في المبادرة قد تم إدرجها في نطاق المطابقة. كما ينبغي تحديد قائمة الشركات الجوهرية بوضوح. ويُدعى مجلس أصحاب المصلحة للنظر فيما إذا كان تحديد عتبةٍ للجوهرية النسبية لاختيار الشركات من شأنه ضمان تحقيق هذه الأهداف. ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن التقرير القادم للمبادرة يتضمّن تقييمَ الجهة الإدارية المُستقلة للجوهرية النسبية لتدفقات الإيرادات التي تم إغفالها، وبيانَها حول شمولية التقرير وأن التقرير يتضمّن الإفصاح الحكومي من جانب واحد للإيرادات الجوهرية من الشركات غير الجوهرية.

- تم خلال ToR 2016 اقرار المجلس تنفيذ دراسة استطلاعية شاملة بتحديد الاهمية النسبية وفق المعيار بالاضافة الى قيام الجهة الادارية المستقلة باعطاء تقيم للجوهرية النسبية لتدفقات الايرادات وشمول التقرير الافصاح الحكومي .

- لمواصلة إحراز التقدم في ظل المتطلب 4.2، يُشجّع مجلس أصحاب المصلحة على النظر في نشر البيانات التي يقوم بجمعها بالفعل عن مبيعات النفط التي تمت مطابقتها مصنفةً حسب الشحنة (مع المعلومات المرتبطة بها). وقد يرغب مجلس أصحاب المصلحة أيضاً في استخدام الإفصاحات المنتظمة لشركة سومو على الإنترنت باعتبارها وسيلة لتضمين عملية الإبلاغ عن مبيعات النفط في المبادرة في الأنظمة الحكومية الروتينية. يمكن لمجلس أصحاب المصلحة النظر في الانضمام إلى الجهود المُهدّفة لمبادرة الشفافية العالمية حول تجارة السلع لتوفير إطار لضمان أن إفصاحات الدولة عن مبيعاتها من الإيرادات العينية تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.

نؤيد التقييم الحالي ونرفض مقترح تخفيضه ونعمل على

تعزيز التنفيذ سوف يتم ادراج لينك الانتاج لوزارتي النفط والصناعة ولشركة التسويق سومو في التقرير.

- رغم عدم توفر دليل على وجود مقايضات أو اتفاقات للبِنية التحتية في حكومة إقليم كردستان، يُشجّع مجلس أصحاب المصلحة على دراسة كل عقود تقاسم الإنتاج المنشورة لحكومة إقليم كردستان وذلك لتقييم إمكانية وجود أحكام تتعلق بالبِنية التحتية أو مكوّنات مقايضة ضمن عقود تقاسم الإنتاج بما يتماشى مع المتطلب 4.3.

- سيعمل مجلس اصحاب المصلحة على دراسة عقود تقاسم الانتاج لحكومة اقليم كردستان وادراج ما يمكن تنفيذه في هذا المعيار في التقارير القادمة .

- تماشياً مع المتطلب 4.4، يُشجع مجلس أصحاب المصلحة بقوة على مراجعة البيانات المالية للشركات الست المملوكة للدولة والعاملة في مجالات نقل وتوزيع وتسويق النفط والغاز لتقييم الجوهرية النسبية لأيّ إيرادات محتملة للحكومة، من خلال التحويلات إلى وزارة المالية.

تؤيد بأن المتطلب 4.4 لاينطبق بالفعل في حالة العراق

- سيقوم مجلس اصحاب المصلحة باخذ ذلك بعين الاعتبار من خلال الدراسة الخاصة بالاهمية النسبية وتقييم النتائج بانه مطبق ام غير مطبق .

- تماشياً مع المتطلب 4.5، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة توضيح نطاق المعاملات بين الشركات المملوكة للدولة والجهات الحكومية الأخرى، وكذلك بين الشركات المملوكة للدولة والشركات في قطاع التعدين والنفط والغاز. واستناداً إلى تعريف مجلس أصحاب المصلحة للشركات المملوكة للدولة وفق المتطلب 2.6، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق تُفصح عن القيمة التفصيلية لتلك المعاملات المالية للعام قيد الاستعراض. ونظراً لعدم الوضوح الذي يكتنف العلاقات المالية بين الحكومة وشركات النفط والغاز المملوكة للدولة، يُشجع مجلس أصحاب المصلحة على النظر فيما إذا كانت مطابقة تلك المعاملات المالية (سواءً كانت قانونية أو مخصّصة) ستؤدي إلى خدمة الهدف الأشمل لتحقيق الشفافية في المعاملات بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة.

سيعمل مجلس اصحاب المصلحة بمراجعة الموازنات التفصيلية لهذه الشركات فيما يتعلق بالمعاملات المالية وفيما اذا توجد ايرادات تحول للخزينة واخضاعها للمطابقة وفقاً للاهمية النسبية

- ينبغي أن يؤمّن مجلس أصحاب المصلحة المشاركة الفعّالة لحكومة إقليم كردستان في تحديد مجال، وتشكيل، الإفصاحات المتعلقة بالمدفوعات المباشرة على المستوى دون الوطني ضمن مبادرة الشفافية في العراق وفقاً للمتطلب 4.6. ويُشجع مجلس أصحاب المصلحة على النظر فيما إذا كان العمل مع وزارة النفط وحكومة إقليم كردستان لإقامة بنية خاصة بها على المستوى الإقليمي لتنفيذ المبادرة يمكن أن يضمن تغطية أكثر كفاءة للمدفوعات المباشرة على المستوى دون الوطني. يمكن لمجلس أصحاب المصلحة لمبادرة الشفافية بحكومة إقليم كردستان نشر التقارير الخاصة به، والتي يمكن إدراجها بعد ذلك ضمن تقارير مبادرة الشفافية الوطنية.

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- بالرغم من موافقة المبادرة الدولية على طلب مجلس اصحاب المصلحة باللجوء الى التنفيذ المعدل الخاص باقليم كردستان , تم تكليف شركة KPMG بتقديم Template تقرير 2015 الى وزارة الثروات الطبيعية في الاقليم ومن خلالها الى الشركات العاملة في الاقليم إلا ان وزارة الثروات رفضت التعاون واستلام ال Template من شركة KPMG وثبتت ذلك برسالة الى الامانة الوطنية ارفقت مع طلب المجلس الذي ارسل للمبادرة الدولية.

- نفذت المبادرة الوطنية ورش عمل في اقليم كردستان (اربيل , سليمانية) استهدفت عددا من برلمانيين الاقليم والوزراء وموظفيين حكوميين على مستوى عالي ومجالس المحافظات والحكومات المحلية واكاديميين ومنظمات مجتمع مدني لخلق حالة من الوعي في أهمية مشاركة الاقليم في المبادرة وخلق حالة ضغط على حكومة الاقليم للمشاركة في المبادرة وانبثقت لجان مشتركة من هذه الورش لمتابعة هذا الموضوع ولازالت تعمل لتحقيق ذلك .

اقر مجلس اصحاب المصلحة في اجتماعه رقم 44 بتاريخ 2017/5/17 تنفيذ اجتماعات مشتركة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في حكومة اقليم كردستان لتأمين مشاركتهم

- تماشياً مع المتطلب 4.7، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن جميع البيانات المالية التي تمت مطابقاتها تكون مفصّلة حسب الشركة، وتدفق الإيرادات، والجهة الحكومية. كما يُشجع مجلس أصحاب المصلحة على الاتفاق على تعريف للمشروع، وذلك لضمان الاتساق في عمليات الإبلاغ على مستوى المشاريع.

- يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- تم درج التصنيف على مستوى الشركات والحقول لتسهيل معرفة المواطن العراقي الضرائب المستحصلة من الشركات لكل حقل

- لتعزيز تنفيذ المتطلب 4.8 بصورة أكبر، قد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في العمل مع الهيئة العامة للضرائب، والهيئة العامة للجمارك، وشركة سومو، ووزارة النفط، ووزارة المالية، والبنك المركزي العراقي، والمجلس العراقي الأعلى لمراجعة الحسابات لتقييم إمكانية تعميم الإفصاحات الرئيسية للمبادرة وضمان نشر معلومات المبادرة بتوقيت مُحسّن أفضل حتى من التوقيت الحالي.

تؤيد التقييم ونعمل على استمرارية التحسين

- تماشياً مع المتطلب 4.9، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من إجراء مراجعة للممارسات المستخدمة فعلياً لمراجعة الحسابات من قِبَل الشركات والجهات الحكومية التي تقوم بالإبلاغ في إطار المبادرة، وذلك قبل الاتفاق على إجراءات لضمان موثوقية معلومات المبادرة. ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة أيضاً التأكّد من أن الشروط المرجعية للجهة الإدارية المُستقلة تتماشى مع الشروط المرجعية القياسية التي وافق عليها مجلس إدارة المبادرة العالمية للشفافية، وأن يتم توثيق موافقة المجلس الأخير على أيّ انحرافات عن الشروط المرجعية القياسية بشكل صحيح في التقارير النهائية للمبادرة. ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة أيضاً التأكّد من قيام الجهة الإدارية المُستقلة بإجراء مراجعة مُستقلة لتقييم ما إذا كانت المدفوعات والإيرادات التي تم الإفصاح عنها في تقارير المبادرة قد خضعت لعملية مراجعة مُستقلة وذات مصداقية للحسابات وفقاً للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات، وتضمين تقريرها نتائج تلك المراجعة مع وصف لمتابعة تنفيذ التوصيات السابقة للمبادرة.

- يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :
- كانت هنالك متابعة مستمرة من قبل مجلس اصحاب المصلحة من خلال مراجعة تقارير تقدم العمل وتقديم توصيات بشكل مستمر لضمان جودة البيانات
- تاكد المجلس من مصداقية وجودة البيانات من خلال اطلاعه على المنافذ التي استحصلت من خلالها البيانات وهي البريد الالكتروني الرسمي لكيانات المشمولة بعملية الافصلاح
- اضافة الى ذلك فان المجلس راجع ما استلمته الامانة الوطنية من كتب رسمية من الكيانات المشمولة بالافصاح والتي حددت بموجبها الاشخاص المخولين بشكل رسمي لتقديم تلك البيانات مع ذكر البريد الالكتروني التي ترد من خلاله البيانات
- تم تعزيز مصداقية البيانات من خلال اعضاء مجلس اصحاب المصلحة (ممثلي دائرة العقود والتراخيص وشركة سومو والشركات الوطنية) من خلال ارسال رسالة موقعة من رؤساء هذه الجهات عن طريق بريدها الالكتروني الى الجهات المشمولة بالافصاح .

- تماشياً مع المتطلب 5.1، يجب أن يعمل مجلس أصحاب المصلحة مع الجهة الإدارية المُستقلة في إعداد التقرير المقبل لمبادرة الشفافية في العراق لكي يتم بوضوح تعقب أيّ إيرادات للتعدين أو النفط أو الغاز لم يتم تسجيلها في الميزانية الوطنية وتقديم شرح واضح لأيّ تخصيص لإيرادات من خارج الميزانية. لتعزيز التنفيذ في إطار المتطلب 5.3، يمكن لمجلس أصحاب المصلحة النظر في القيام بتتبع أكثر شمولاً لإنفاق عائدات الصناعات الاستخراجية المخصّصة لأغراض محدّدة. ويُتوقع أن يكون لهذا الشكل من التشخيص السنوي للإدارة المالية العامة أهمية خاصة للاتفاق الاحتياطي لصندوق النقد الدولي مع العراق.[4]

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

ايرادات النفط والغاز مسجلة بنسبة 100 % بالموازنة (95 % DFI 5% تعويضات) عدا اقليم كردستان والتعويضات تسجل مصروف بالموازنة .

لم يسجل مجلس اصحاب المصلحة اي مؤشر لوجود ايرادات من النفط والغاز والتعدين خارج الموازنة.

ان اسعار النفط وافتراضات الانتاج وردت في الموازنة العامة للدولة واعطي التقرير لنك لقانون الموازنةوتضمن تقرير 2015 جدولا تفصيليا يوضح اسعار النفط المخمنة وفق الموازنة واسعار النفط الفعلية ومقارنة بين افتراضات الانتاج والتصدير مع الفعلي وادراج نسب لذلك

- تماشياً مع المتطلب 5.2، ينبغي أن يقوم مجلس أصحاب المصلحة بتقييم الجوهرية النسبية للتحويلات على المستوى دون الوطني والتأكد من أن التقارير المقبلة للمبادرة في العراق تعطي المعادلة المحدّدة المُستخدمة لحساب التحويلات على المستوى دون الوطني المرتبطة بإيرادات المواد الاستخراجية إلى المحافظات كلٍّ على حدة، والإفصاح عن أيّ تحويلات جوهرية على المستوى دون الوطني وعن أي تباينات بين مبلغ التحويل المحسوب وفق المعادلة المعنيّة لتقاسم الإيرادات والمبلغ الفعلي الذي تم تحويله بين الحكومة المركزية وكل كيان معنيّ على المستوى دون الوطني.

- يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :
- التخصيصات للاقليم وتخصيصات المحافظات لتنمية الاقاليم مثبته بالموازنة وزود التقرير بلينك للموازنة والمدفوعات الفعلية لهذه التخصيصات لم تنشر لعدم موافقة البرلمان على الحسابات الختامية لغاية 2015/12/31.
- ما ثبته بالتقرير هي المبالغ المدفوعه وفقا للبترودولار فعلا حسب ما افصحت عليه وزارة المالية وهو يمثل المبلغ الكلي المصورف لعام 2015 وفقا لذلك ولم يتم دفع باقي مخصصات بترودولار نتيجة عدمتوفر السيولة النقدية لدى الحكومة العراقية بسبب الاعمال العسكرية ضد تنظيمات داعش الارهابي

- تم درج في TOR لتقرير 2016 ان يتضمن التقرير اما لنك او تفاصيل المبالغ المخصصة والمبالغ المدفوعة فعلا واجراء مطابقة بيت المدفوع فعلا للحكومات المحلية مع وزارة المالية وفقا للاهمية النسبية .

- تماشياً مع المتطلب 5.3، يُمكن لمجلس أصحاب المصلحة النظر في العمل مع أصحاب المصلحة المعنيين بما في ذلك البرلمانيين للتأكد من أن التقارير المقبلة للمبادرة توفّر معلومات إضافية عن أسعار النفط والافتراضات حول الإنتاج كما وردت في الميزانية، وكذلك توقعات الإيرادات.

ولتعزيز التنفيذ، يمكن أن ينظر مجلس أصحاب المصلحة في القيام بتتبعٍ أكثر شمولاً لإنفاق إيرادات الصناعات الاستخراجية المخصّصة لأغراض محدّدة

- تماشياً مع المتطلب 6.1، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكد من تفصيل الإبلاغات عن النفقات الاجتماعية الإلزامية حسب نوع

[4] https://www.imf.org/external/country/irq

المدفوعات والمستفيد منها، وتوضيح اسم ودور أيّ مستفيد غير حكومي (طرف ثالث) من النفقات الاجتماعية الإلزامية. وقد يرغب مجلس أصحاب المصلحة أيضاً في النظر في إمكانية مطابقة النفقات الاجتماعية الإلزامية.

- يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :
- اورد تقرير 2015 معلومات تفصيلية عن النفقات الاجتماعية عينية ومادية مع ذكر الجهات المستفيدة وسيعمل المجلس على تحسين التفاصيل الخاصة بهذا البند في تقرير 2016

- تماشياً مع المتطلب 6.3، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن التقارير المقبلة لمبادرة الشفافية في العراق تتضمن الحصة من الناتج المحلي الإجمالي، والإيرادات الحكومية، والصادرات والتوظيف - من حيث القيمة المطلقة والنسبية - للصناعات الاستخراجية في مجال النفط، والغاز، وكذلك التعدين في العراق (بما في ذلك إقليم كردستان). كما ينبغي على المجلس أيضاً التأكّد من تحديد كل أماكن الإنتاج الهامة بوضوح.

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- تم مراجعة التقرير الخاص بوزارة التخطيط تتضمن معلومات العراق ومن ضمنها اقليم كردستان وهي الاقتصادية والمالية والانفاق ولم يتم درج المؤشرات الاجتماعية الخاص بمحافظات الاقليم فقط .

- تماشياً مع المتطلب 7.1، ينبغي على مبادرة الشفافية في العراق التأكّد من أن تكون التقارير المقبلة للمبادرة مفهومة ومتاحة للجمهور ، وأن يُروّج لها بنشاط، وأن تُسهم في إذكاء النقاش العام. وينبغي على المبادرة في العراق النظر في وضع استراتيجية للاتصال تتجاوز في نظرتها تحقيق الاعتراف بالمبادرة كعلامة مُميّزة إلى معالجة الأولويات الوطنية التي تم تحديدها في خطة العمل. كما ينبغي على المبادرة الاتفاق على سياسة واضحة بشأن الوصول إلى بيانات المبادرة، والكشف عنها، وإعادة استخدامها، وجعل تقارير المبادرة متاحة بصيغة البيانات المفتوحة على الإنترنت.

سيعمل المجلس على اعتماد سياسة البيانات المفتوحة في نشر التقارير .

- نفذت المبادرة الوطنية عددا من الورش تناولت فيها اليات استخدام بيانات ومعلومات التقارير في المسائلة وتحسين ادارة القطاع

- تماشياً مع المتطلب 7.3، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة النظر في كيفية التصرف بناءً على الدروس المستفادة بشأن حكومة إقليم كردستان وتحديد الفرص المتاحة لزيادة المشاركة مع أصحاب المصلحة هناك. يمكن لمجلس أصحاب المصلحة أيضاً الاضطلاع بدور استباقي في مجال صياغة التوصيات الخاصة به.

يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- نفذت المبادرة الوطنية ورش عمل في اقليم كردستان (اربيل , سليمانية) استهدفت عددا من برلمانيين الاقليم والوزراء وموظفيين حكوميين على مستوى عالي ومجالس المحافظات والحكومات المحلية واكادميين ومنظمات مجتمع مدني لخلق حالة من الوعي في أهمية مشاركة الاقليم في المبادرة وخلق حالة ضغط على حكومة الاقليم للمشاركة في المبادرة وانبثقت لجان مشتركة من هذه الورش لمتابعة هذا الموضوع ولازالت تعمل لتحقيق ذلك .

اقر مجلس اصحاب المصلحة في اجتماعه رقم 40 بتاريخ 2016/10/5 تنفيذ اجتماعات مشتركة مع الجهات الحكومية ذات العلاقة في حكومة اقليم كردستان لتأمين مشاركتهم .

- اقر المجلس بالجسة رقم 44 بتاريخ 2017/5/17 نشاطات ممتعدة في اقليم كردستان

- تماشياً مع المتطلب 7.4، ينبغي على مجلس أصحاب المصلحة التأكّد من أن التقارير المرحلية السنوية تعكس بوضوح الأنشطة التي أقيمت خلال العام قيد الاستعراض، وتُظهر بوضوح التقدم الذي تحقق إزاء خطة العمل. وينبغي على مجلس أصحاب المصلحة أيضاً التأكّد من إعطاء جميع أصحاب المصلحة الفرصة لتقديم مساهماتهم في التقرير المرحلي السنوي، ومن أن التقرير يعكس وجهات نظرهم على نحوٍ كاف. ونظراً لأن مشاركة موظفي الأمانة الوطنية في الاجتماعات تشكّل جزءاً كبيراً من الأنشطة المُدرجة في التقرير المرحلي السنوي، فقد يرغب مجلس أصحاب المصلحة في النظر في نوع الأنشطة التي يجب أن يشملها التقرير. كما ينبغي على المجلس النظر في إعداد ونشر تقارير مرحلية سنوية باللغة العربية لتحسين الحوار بين أصحاب المصلحة، وضمان وجود فهم مشترك للأنشطة التي نفّذها المجلس خلال العام قيد الاستعراض.

- يجد مجلس اصحاب المصلحة ان التقييم الخاص بهذا المعيار غير منصف ويطلب تعديله الى Satisfactory progress للاسباب التالية :

- تضمنت تقارير النشاطات السنوية 2016 و 2015 النشاطات المدرجة في خطة العمل وتم المصادقه عليها بعد مناقشتها من قبل مجلس اصحاب المصلحة .
- نشر تقرير 2015 بالانكليزية وتقرير 2016 تم مناقشة جميع تفاصيله داخل المجلس باللغة العربية وعملت الامانة الوطنية بترجمته الى اللغة الانكليزية وبناء على قرار مجلس اصحاب المصلحة المرقم 39 وبتاريخ 2016/6/8 بالنسبة الى تقرير 2015 وشمل نشاطات الاعضاء

- اقر المجلس بالجلسة رقم 44 بتاريخ 2017/5/17 اعتماد كافة ملاحظات السادة الاعضاء وصيغته باللغة العربية لتقرير السنوي لعام 2016 والذي شمل نشاطات الاعضاء
- اقر المجلس بالجلسة 44 بتاريخ 2017/5/17 اعتماد اللغة العربية في جميع ادبيات المبادرة ومن ثم ترجمتها الى اللغة الانكليزية والكردية

***